

قضايا المهاجرين الجزائريين إلى تونس في عقود قضاة مدينة الجزائر خلال القرن 19
**Algerian immigrants problems to Tunisia in the contracts Algiers
 city Qadis during the 19th century**

1- عبد الباسط قلفاط*، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

a.kalafat@univ-dbkm.dz

2- عبد القادر فلوح، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

a.fellouh@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2024 /05/07 تاريخ القبول: 2024 /05/28 تاريخ النشر: 2024 /06/27

ملخص

كان للاحتلال الفرنسي للجزائر خلال القرن 19 انعكاسات كبيرة على المجتمع، ولعل أبرزها مجموعة من الهجرات إلى البلاد العربية والإسلامية، فرارا من اعتداءات الاحتلال على الدين والعرض والأموال والحريات، وأبرز تلك الهجرات كانت نحو حواضر البلاد التونسية؛ ومن الوثائق التي تناولت أخبارها عقود قضاة مدينة الجزائر.

تركز إشكالية هذه الورقة حول تحديد أهم القضايا التي تناولتها وثائق المحاكم الشرعية حول المهاجرين من مدينة الجزائر إلى تونس، مع البحث في ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية بين الجزائر وتونس.

تعتمد هذه الورقة البحثية على عقود قضاة مدينة الجزائر كمادة أرشيفية أولية، و تهدف إلى الكشف عن بعض التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي ارتبطت بالمهاجرين الجزائريين إلى تونس خلال القرن 19.

كلمات مفتاحية: الهجرة، مدينة الجزائر، تونس، القضاة، سجلات المحاكم الشرعية.

*- المؤلف المرسل

Abstract:

The french occupation of Algeria during the 19th century had great repercussions on society, and the most prominent of these effects was a group of migrations that Algerians carried out towards Arab and Islamic countries, fleeing the attacks of the French occupation on their religion, property and freedoms, the most prominent of these migrations that was towards the Tunisian cities; and among the documents that talked about the news of these migrations were the contracts of the qadis of the Algiers.

This research paper proposes a major problem focused on identifying the most important issues dealt with in the study documents; this study addresses the reasons for the migration of Algerians to the Tunisia, and then explains the economic and social conditions dealt with by the contracts of the Qadis.

Keywords: Immigration, Algiers, Tunisia, Qadis, Sharia court records

مقدمة

تعتبر الهجرة من أهم ردود الفعل على السياسة التدميرية للاحتلال، وقد مارستها كل فئات المجتمع على السواء، وخاصة العلماء الذين لم يجدوا جوا ملائما لنشاطهم، لا سيما بعدما توالى الاعتداءات على الدين ومؤسسات المجتمع كالأوقاف والقضاء والمساجد والمدارس. والهجرة سواء كانت نفيا أو فرارا من حكم "الكفار النصارى"، فقد كانت أيضا طلبا للعيش في كنف الإسلام والحرية، إضافة إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن تدخل الاحتلال في المجتمع، وما أحدثه من زلزال عنيف مس كل فئات المجتمع؛ لقد خرج الجزائريون من بلادهم وتركوا أملاكهم وأقاربهم، فالكثير منهم لم تكن في نهيته هجرة دائمة، بل كان ينتظر استقرار الأوضاع "وطرد الكفار وعودة الحكم الإسلامي للبلاد"، ولكن ما كان مؤقتا واستثنائيا أصبح دائما ومعتادا عند أسر وأفراد من كل فئات المجتمع، الذين استقروا بحواضر البلاد العربية والإسلامية، وجاءت الحاجة في العقود التالية لتسوية أملاكهم ووضعياتهم الاجتماعية والأسرية.

تعتبر البلاد التونسية وحواضرها من أبرز وأول الجهات التي قصدها الجزائريون خلال القرن 19 كله، وهذا لعدة اعتبارات أبرزها القرب الجغرافي خاصة بالنسبة لحواضر ومدن وريف

الشرق الجزائري، وكذلك كانت تونس هي الطريق الأساسي حتى لمن يريد العبور منها إلى حواضر المشرق العربي، إضافة إلى الترحيب والعناية اللتين تلقاهما المهاجرون الجزائريون في تونس من السلطة والمجتمع؛ وقبل هذا وذاك كانت تجمع المجتمعين الجزائري والتونسي علاقات حضارية وأخوية كبيرة إلى درجة يمكن اعتبارهما وطنًا واحدًا للجميع؛ ولعل أبرز الحواضر الجزائرية التي دفعت بأهلها أفرادًا وجماعات إلى البلاد التونسية مدينة الجزائر التي سماها الرحالة المغربي التمكروتي بـ "اسطنبول الصغرى"¹.

لقد خلدت مختلف الأرشيفات الوطنية والعربية والأجنبية هجرة الجزائريين إلى تونس، ولعل أبرزها سجلات المحاكم الشرعية خلال القرن 19 لكل الحواضر والمدن الجزائرية التي كانت توجد بها تلك المحاكم، وترجع هذه الدراسة لعقود قضاة محكمتي الجزائر المالكية والحنفية التي سجلت حضور هذه الفئة، وتحاول تقصي طبيعة قضايا المهاجرين وأخبارهم ووضعياتهم الاقتصادية والاجتماعية خاصة.

1- تقديم وثائق الدراسة

1-1 سجلات المحاكم الشرعية وتاريخ الجزائر الاقتصادي والاجتماعي: رغم كل التراجع الذي لحق بصلاحيات المحاكم الشرعية خلال الفترة الاستعمارية فإن عقود القضاة بقيت تشتمل على معلومات وحقائق في عدة مجالات، خاصة منها الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية²؛ كما تكشف لنا بالتفصيل على طرق نقل الملكية في الريف والمدينة وأشكال النشاط والعمل في القطاع الفلاحي، وأنواع الحرف وتنظيماتها المختلفة؛ إضافة إلى أن هذه الوثائق تبرز دور العلاقات الحضرية بين قاطنة المدن الكبرى وظروف الهجرة بينها.

¹ - نقلا عن: مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 57-58.

² - تتعرض الوثائق إلى بعض الشخصيات العلمية ووظائفها التعليمية ومناصبها الدينية، وعند وفاتها يتم حصر متروكها ومن جملتها المكتبات، وفي رسوم "الفريضة" نتعرف على مدى استمرارية المناصب الدينية والثقافية في العائلة. أنظر متروك المفتي المالكي علي بن عبد الرحمان بن الحفاف في: سجل محكمة مالكية، D175، حكم 77 و78 في 1890/06/29.

تعتبر سجلات المحاكم الشرعية للفترة المعاصرة من أهم مصادر الدراسات العلمية في ميادين التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، والتغيرات التي تلحق بالأفكار والعقليات، تمد هذه الوثائق الباحثين في مختلف التخصصات العلمية والمعرفية بمادة معتبرة، فهي إذن ولا شك لها مكانتها بين مختلف الوثائق والمصادر التاريخية، وتمكن الباحثين من التحرر من النظرة التي حملتها معظم المصادر الغربية والاستشراقية منها على وجه الخصوص في مثل موضوعات ظروف هجرة الجزائريين بعد الاحتلال وانعكاساتها.

أصبحت هذه الوثائق اليوم - وهي متوفرة بين الجزائر وتونس - مادة وثائقية أكثر من ضرورة للباحثين لانجاز بحوثهم ودراساتهم الأكاديمية، خاصة وأنها تتميز بالصدق والموضوعية وتساعد على ملء الفراغات الناتجة عن قلة الوثائق والمصادر المحلية وتحيز الكثير من الكتابات الأجنبية، ولقد كانت مدينة الجزائر أول عاصمة عربية تسقط تحت سيطرة دولة أجنبية معتدية، يتحول نظامها بسرعة إلى استعمار استيطاني مدمر، مس كل مقومات المجتمع المادية والمعنوية، وتأثرت - مدينة الجزائر - بدخول العنصر الأوروبي الجديد، فتراجع عدد سكانها وتغيرت تركيبها الاجتماعية¹، حتى انهارت قدراتها الاقتصادية وتدهورت أحوالها الاجتماعية وهددت هويتها الحضارية ومميزاتها الثقافية، مما دفع أهلها للفرار بدينهم وحياتهم وأسرههم إلى البلاد العربية والإسلامية وأولها تونس.

تكمن أهمية هذه الوثائق أولا في حجم ونوعية المعطيات التاريخية التي تحتويها وثانيا توفرها بكامل القطر الجزائري²؛ كما تتوفر بالأقطار العربية والإسلامية وترتبط بفتاوى الفقهاء ونوازلهم، بل كان الكثير من الجزائريين يطرحون قضاياهم ومنازعاتهم ويسجلون عقودهم

¹ - انخفض سكان مدينة الجزائر بأكثر من الثلث خلال ربع قرن فقط، فبعدما كان عددهم مائة ألف نسمة سنة 1830 انتقل الى ثمانية عشر ألف نسمة في الخمسينات، أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج1 (1860-1900)، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 2000، ص 80.

² - أول قرار تضمن تحديد المقاطعات القضائية صدر في 30 نوفمبر 1855 أنظر:

Bulletin Officiel des actes du Gouvernement (1855-1857), imprimerie du Gouvernement, Alger, Année, 1855

وثاني قرار صدر في 21 أوت 1860-1861 Bulletin Officiel du Gouvernement Générale

1926), Année 1866

الاجتماعية ومعاملاتهم الاقتصادية عند قضاة المغرب والمشرق؛ ومصادر القضاة العلمية والشرعية واحدة أو متقاربة، وفي الجزائر تعاون قضاة وفقها المذهبين المالكي والحنفي في توثيق معاملات الأهالي وحل منازعاتهم وتسجيل تبرعاتهم الوقفية. وخلال القرن 19 تعددت عقود القضاة في مسائل الأحوال الشخصية والمعاملات الاقتصادية التي تتضمن أسماء الفقهاء في المشرق والمغرب الذين ينتمون للمذهب المالكي وغيره من المذاهب الفقهية؛ وهذا رغم محدودية التخصصات القضائية التي أبقتها إدارة الاحتلال للقضاة نهاية 19¹.

لقد كشفت البحوث التي اعتمدت على هذه الوثائق على أهميتها لدراسة تحولات المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، ومنها ظاهرة الهجرة الطوعية أو الاضطرارية التي مست المدن والريف على السواء، فلقد عايش القضاة والعلماء ظروفًا سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية حرجة خلال فترة الاحتلال، أضرت بالمجتمع الجزائري في مقوماته المادية والحضارية، وعقود القضاة كانت شاهدة على تلك التحولات بالتصريح أحيانًا وبالتلميح حينًا آخر، لأنها وثائق ذات طابع إداري ومراقبة من المصالح المدنية والعسكرية.

إن قضايا المهاجرين الجزائريين توزعت في مختلف السجلات الشرعية خلال الفترة الاستعمارية، ولكننا نجد بها بكثرة في سجلات: الأوقاف، الأحكام المتنوعة، التركات والبيوع²، كما نشير إلى أن هذه الوثائق - تحت ضغط مراقبة سلطة الاحتلال - أصبحت منظمة أكثر مما كانت عليه قبل الاحتلال، وتقدم معلومات دقيقة ومفصلة فيما يتعلق بالأشخاص والملكيات وطرق الاستغلال والاستثمار المتبعة في الأنشطة الفلاحية والحرفية والتجارية.

¹ - عن مراحل الاستيلاء على صلاحيات القضاة المسلمين وما ذا تبقى لهم نهاية القرن 19 أنظر: عبدالباسط قلفاط، سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه القضاء الإسلامي في الجزائر ما بين 1830-1892، دار قرطبة، الجزائر، 2015، صص 368-377.

² - قسمت إدارة الاحتلال في منتصف القرن 19 سجلات المحاكم الشرعية إلى خمسة أصناف حسب مضمون المسائل التي تناولتها وهي: سجل الأحكام المتنوعة، التراك والمفاصلات، سجل البيوع والحبوس، الزواج والطلاق والأصدقة، سجل الأمانات والأصدقة، إضافة إلى سجل المراسلات وسجلات فهرسة أحكام القاضي وهذه الأخيرة محدودة جدًا. عبدالباسط قلفاط، الحياة الاقتصادية لمجتمع مدينة الجزائر من خلال وثائق المحاكم الشرعية (1886-1930) دار العثمانية، ط1، الجزائر، 2023، ص 43.

نروم من خلال هذه الدراسة التنبيه إلى قيمة هذه الوثائق في الكشف عن الظروف التي هاجر فيها الجزائريون إلى تونس ومصير أوضاعهم الأسرية وممتلكاتهم العقارية بمدينة الجزائر، وبالتالي سد بعض الثغرات التي هي في حاجة إلى ترميم، وتغطية النقص الذي أوجدته الكتابات التاريخية المعتمدة على أحادية المصادر.

2-1 أرشيف سجلات المحاكم الشرعية لمدينة الجزائر: عندما نرجع إلى سجلات المحاكم الشرعية كواحدة من المصادر الأولية والبكر في تاريخ مدينة الجزائر المعاصر، تعتبر سجلات محكمتي مدينة الجزائر المالكية والحنفية، أهم السجلات المعاصرة وأساس الوثائق المحلية المحفوظة بدور الأرشيف، والتي وصلت أغلبها إلينا بحالة جيدة، تساعدنا على إعادة بناء واقع المجتمع بصورة حية ودقيقة.

إن سجلات المحاكم الشرعية تشتمل على أحكام القضاة واجتهاداتهم في المسائل المعروضة عليهم، وهي تتناول وقائع حياة المجتمع في مدينة الجزائر، وكل ما يعرض على القضاة والمفتون من مسائل ونوازل وقضايا، في حدود ما سمحت به التشريعات الفرنسية من صلاحيات للقضاة عبر مسيرة الاعتداءات طيلة القرن 19، حيث لم تبق لهم إلا قضايا الأحوال الشخصية وبعض المعاملات الاقتصادية ذات القيمة المالية الخفيفة؛ تغطي هذه السجلات الفترة الممتدة بين 1845 إلى 1973، ويزيد عددها عن الألف سجل، مكتوبة كلها باللغة العربية مع ترجمة ملخصة باللغة الفرنسية؛ أما أنواعها من حيث تبعيتها للمذهب الفقهي فهي على ثلاثة:

أولاً: سجلات قضاة المحكمة المالكية التي كان مقرها بالجامع الكبير، وتتوزع هذه السجلات بين مركز الأرشيف الوطني (بئر خادم/العاصمة)، كما نجد به سجلات المجلس الشرعي الذي كان يجمع المحكمتين المالكية والحنفية¹. وجزء منها يوجد أرشيف وزارة العدل (العاصمة).

ثانياً: سجلات قضاة المحكمة الحنفية، وتسمى في التشريعات الفرنسية بمحكمة القسم الثاني، ومقرها بالجامع الجديد، وكثيراً ما تنتقل القضايا والمنازعات بين المحكمتين؛ تتواجد أغلب هذه السجلات عند أحد الموثقين بساحة الشهداء التابع لوزارة العدل.

¹ - سجلات المجالس الشرعية تتوقف عند سنة 1875.

ثالثا: سجلات قضاة المحكمة الاباضية وهي قليلة جدا، أغلبها تخص القضايا التي تقع بين أفراد الجماعة المزابية بمدينة الجزائر ومدن أخرى، وبعضها يتضمن مراسلات بين القاضي الاباضي لمدينة الجزائر وقضاة المحاكم الشرعية وموظفي الإدارة الفرنسية القضائية والمدنية¹، تتواجد السجلات الاباضية بمركز الأرشيف الوطني وبأرشيف وزارة العدل².

ونفس الوضع نجده في عدد من الحواضر والمدن الكبرى مثل: وهران، تلمسان، المدينة، غرداية، قسنطينة، عنابة، وهو وضع موروث عن الفترة الحديثة، وبعد توقف القضاء الشرعي في بداية السبعينيات من القرن الماضي، توزعت هذه السجلات على الموثقين في مختلف الولايات والمدن القريبة من مقر المحاكم لحاجة الناس إليها في قضاياهم الاجتماعية والأسرية والعقارية. وبالنسبة لعقود قضاة محاكم مدينة الجزائر فقد تعلق بمجتمع المدينة المرتبط بعمق البلاد بروابط اقتصادية واجتماعية وحضارية، ويرجع إلى قضائهم أيضا أهالي المدن الداخلية، إضافة إلى الكثير من قضايا وشؤون المهاجرين الجزائريين إلى مختلف الحواضر والإسلامية، وحتى المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا خلال وبعد الحرب العالمية الأولى³؛ لقد أمدتنا تلك الوثائق بالكثير من المعطيات عن أسماء الأشخاص والعائلات التي هاجرت من الجزائر إلى البلاد العربية ومنها تونس، وقدمت مادة تاريخية قيمة عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لعدد من المهاجرين وأقاربهم بالجزائر، وسمحت بتتبع وضعية هذه الفئة وفهم الظروف التي هاجروا فيها،

¹ - منها: سجل مراسلات رقم D209 وسجل الأحكام المختلفة رقم D276 وسجل الترايك والتجوير رقم D199.

² - جمعت وثائق المحاكم الشرعية في الفترة الاستعمارية من طرف أعوان الإدارة وموظفي الأملاك العقارية، بقصد التعرف على وضعية الملكية والاستحواذ عليها، وقد بقيت هذه الوثائق مهمة بأرشيف الولاية العامة بعد "تسوية الملكية العقارية وقضايا الأوقاف، واستيلاء الأوروبيين على الكثير من الأراضي الخاصة بالمدن والريف"، وأعطاهها محافظ الأرشيف غابريال اسكير اسم مجموعة "Série: Z". للمزيد عن وثائق المحاكم الشرعية في الفترة الحديثة وبداية القرن التاسع عشر أنظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، صص، 178-179-180.

³ - عبد الباسط قلفاط، "الجزائريون في الحرب العالمية الأولى من خلال سجلات المحاكم الشرعية"، ضمن أعمال الملتقى الوطني الثاني، جامعة خميس مليانة، 2018/11/18، دار التل للطباعة، البليدة (الجزائر)، 1018، صص 252 – 271.

وتسجيل التغيرات التي طرأت عليها، وهو ما تكشفه هذه الوثائق التي كانت شاهدة على كل التحولات التي مست المجتمع.

1-3 ظروف ومراحل هجرة الجزائريين: خرج الجزائريون من بلادهم في ظروف استثنائية، فبعد توقيع معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830 التي تعهد الفرنسيون فيها باحترام الحقوق والملكيات والدين والتقاليد، شرعوا مباشرة في مطاردة ونفي الأهالي، بداية من الداي حسين ومن معه من أقاربه وموظفيه، ثم تحولوا إلى تهجير فئة من الجزائريين ممن يخدمون في الجيش والإدارة خاصة، ونقلوهم في السفن نحو آسيا الصغرى، في ظروف إنسانية سيئة جدا، حيث فرقوا الزوج عن أولاده وزوجته وشتتوا العائلات، وشملت عمليات الطرد والنفي عدد من النخب العلمية والدينية التي لم تقبل التعاون مع المحتل أو احتجت على سياسته وتشريعاته، ومنهم في مدينة الجزائر المفتي الحنفي محمود ابن العنابي والقاضي المالكي عبدالعزيز والمفتي المالكي مصطفى الكبابطي وقبلهم العالم والسياسي حمدان بن عثمان خوجة، وتم خلال هذه العملية الاستيلاء على أملاك المطرودين¹.

المرحلة الثانية من الهجرة كانت بعنوان الفرار من البلاد بالدين والأهل، بعدما رأى الجزائريون اعتداءات الاحتلال على الإسلام والملكيات والحريات ومؤسسات المجتمع، وكانت هذه الإستراتيجية الاستعمارية واضحة في تشريعات وأعمال قادة الاحتلال المدنيين والعسكريين، بل حتى في "تفكيرهم الديني والتبشيري"²، وفيما تضمنته القوانين العسكرية والمراسيم التشريعية التي صدرت منذ شهر أوت 1830، خاصة تلك التي ارتبطت بمؤسسات المجتمع كالمساجد والقضاء الإسلامي والتعليم والأوقاف والجماعات الحرفية وغيرها؛ ومن

¹ - عن أسباب هجرة الجزائريين خلال فترة الاحتلال عامة وإلى تونس خاصة أنظر: بشير مديني، "قراءة تاريخية للجالية الجزائرية بتونس"، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، جامعة البليدة، (الجزائر)، المجلد 1 العدد 1، شهر جوان 2014، صص 4-3.

² عبد الجليل التميمي، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر"، المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد 1، 1974، صص 12-24. وكذلك عبد الهادي شاوش حباسي، "من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962)"، مجلة الدراسات التاريخية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، (الجزائر)، عدد 10، 1997 صص 79-85.

مظاهر إدراك الرأي العام لأبعاد سياسة الاحتلال ما تضمنته عريضة سكان مدينة قسنطينة وعلمائها سنة 1833 "...فقد كان مسلكه مناقضا لمبادئ المعاهدة، بنفيه لأشخاص من أهل البلاد بدون سبب، وفصله للزوج عن زوجته وأبنائه،... لقد عمدوا إلى تبديل الدين (يعني القضاء الإسلامي) والاستيلاء على أملاك الحبس، إننا لن نثق أبدا في عهوده... والواجب يحتم علينا محاربته إلى آخر رجل منا...إننا ندرك أن العدو سيقوم باحتلال بجاية، ذلك أن هدفه هو القضاء على الحكم الإسلامي، وإراقة الدماء وتبديل الدين والانتقام من الأحياء والأموات أيضا"¹.

استمرت اعتداءات الاحتلال على مؤسسات ومقومات المجتمع الجزائري طيلة القرن 19، وهذا ضمن إستراتيجية القضاء على أدوات المقاومة ضده تحت أي شكل ولون كانت (عسكرية، سياسية، ثقافية اقتصادية...); ولقد شملت تلك الاعتداءات حقوق المحاكم الإسلامية كصلاحيات القضاء الشرعي وتمهيش القضاة وتحديد عدد المحاكم وإلغاء المجالس الشرعية، وإخضاع القاضي ومساعدوه لمؤسساته العسكرية والمدنية².

كشفت الأرشيفات الجزائرية والتونسية والفرنسية على أن أهم هجرات الجزائريين كانت نحو تونس خاصة في العقود الأولى للاحتلال، حتى أنهم كانت لهم الريادة في بعض الحرف مثل "حراسة سوق العطارين بمدينة تونس"، وقدر عددهم بحوالي 10000 خلال سبعينيات القرن 19³، وبالنسبة للقطاع الحرفي فقد احتل الحرفيون الجزائريون المرتبة الأولى من حيث العدد بعد التونسيين⁴; أما الحواضر الجزائرية التي قدم منها هؤلاء المهاجرون فقد كان أهالي مدينة

¹ - عريضة أعيان قسنطينة للبرلمان الانكليزي في ديسمبر 1833 عند: جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن 19 (1830-1914)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 78-79.

² - عن اعتداءات الاحتلال على القضاء الإسلامي أنظر: قلفاط عبدالباسط، الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن 19، مجلة حوليات مخبر التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة (الجزائر)، ع 04، 2011، صص 274-282..

³ - مديني، المرجع السابق، ص 4.

⁴ - كريم بن يدر، الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18 و 19، ط 1، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007، ص 55-56.

الجزائر في المرتبة الرابعة بعد أهالي سوف وعنابة وقسنطينة¹، واستقروا في مختلف البلاد التونسية خاصة منها المدن والقرى الحدودية والعاصمة تونس بالدرجة الأولى، وسنرى لاحقا أن وثائق المحاكم الشرعية نادرا ما تشير إلى مكان إقامة الجزائريين بتونس، ومن المدن المذكورة: تونس العاصمة وقفصة؛ نشير في الأخير إلى أن عقود القضاة كثيرا ما تتضمن أخبارا من هاجروا إلى أماكن غير معروفة، وتنقطع أخبارهم وتتعطّل الكثير من المصالح والمسائل الاجتماعية والاقتصادية لعائلاتهم بالجزائر، مما يضطر الأزواج والأشقاء والأقارب إلى رفع دعاوهم إلى قضاة المحكمتين المالكية والحنفية للحكم بتمويت الغائبين وتصفية أملاكهم، من ذلك النص الذي ورد تحت عنوان "لفيف بغياب" وتضمن شهادة أشخاص "بغياب وسفر محمد بن عبد الله بن شعبان خوجة من الجزائر منذ نحو عشرين سنة وليس له هنا بالجزائر زوجة ولا أولاد وانما له اخوة وأشقاء"².

2- قضايا المهاجرين الواردة في سجلات المحاكم الشرعية

تنوعت قضايا المهاجرين الجزائريين الواردة في عقود قضاة محاكم مدينة الجزائر، ويمكن إدراج معظمها ضمن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وقليل منها يندرج في الجانب الثقافي والتعليمي، كما نشير إلى أن هذه المسائل تكثّر في مختلف السجلات في العقود الأولى للاحتلال، وتقل مع مر السنين، وبقي القليل منها في العقود الأولى من القرن 20، ولعل سجلات محاكم شرق وغرب البلاد خاصة منها الحواضر الكبرى كقسنطينة وعنابة ووادي سوف، وفي الناحية الغربية نجد تلمسان ومعسكر ووهران، تضم عقود قضاتها قضايا ثرية لهؤلاء المهاجرين، التي هاجرت أو نفيت من وطنها وأبعدت عن أهلها وأملاكها.

1-2 القضايا الاقتصادية: نشير في البداية إلى صعوبة تصنيف بعض القضايا من جهة وإلى تداخل المسائل الاجتماعية والاقتصادية في عقود القضاة من جهة ثانية، باعتبار تلك النصوص هي قوانين صادرة من جهة تمثل مصلحة إدارية - المحكمة - تابعة لوزارة الحربية أو وزارة العدل في الحكومة الاستعمارية، التي وضعت كل شؤون الجزائريين في مصالح خاصة بهم خلال

¹ - مديني، المرجع السابق، ص 5.

² - سجل محكمة مالكية D200، حكم 581 في 1893/7/1.

القرن 19 تابعة للحكم العسكري، ولا تسمح بتاتا بالخروج عن شروط النص القانوني، والتعرض بالتفصيل لظروف المهاجرين وأفراد عائلاتهم في الجزائر أو البلاد التي استقروا بها .
قمنا بترتيب هذه القضايا حسب حجم ظهورها في عقود القضاة، ولذلك تعرضنا بداية للقضايا الاقتصادية، رغم أن بعضها ورد تحت عناوين وضمن سجلات تخص الجوانب الاجتماعية والقانونية مثل عقود الفرائض والحبوس والوكالات .

تحصيل حقوق الورثة: ترد هذه القضايا في سجلات الأوقاف (الحبوس) والبيوع والوكالات خاصة، وعادة ما ترتبط وتلي عقود إثبات النسب والفريضة الشرعية التي تقسم متروك الورثة سواء كانوا في الجزائر أو خارجها، وفي هذه الحالة تتداخل في عقد القاضي المادة التاريخية التي تخص الجوانب الاجتماعية مع الجوانب الاقتصادية، ولهذا ستتكرر الإحالة لنفس العقود عند دراسة وعرض مختلف القضايا؛ ويتفرع عن مسائل الملكية العقارية قضايا البيوع وتصفية الأملاك والكراء للدور والمحلات التجارية والأراضي الفلاحية.

لقد خرج الجزائريون أو تم نفيهم من بلادهم في ظروف استثنائية، خاصة في العقود الأولى للاحتلال أو بعد انهزامهم في مقاومتهم العسكرية، ولم تسمح لهم تلك الظروف بتسوية معاملاتهم المالية وتصفية الكثير من قضايا البيع والشراء، لهذا تعددت الرسوم التي تتضمن أحقية المهاجرين وورثتهم في أملاكهم وإرث آبائهم وأجدادهم في الجزائر، ولا تكتمل عملية فهم هذه الظروف التي هاجر أو نفي فيها الجزائريون إلى تونس خلال القرن 19 وبداية القرن 20 إلا بتتبع أحوالهم هنا وهناك؛ ونتعرض فيما يلي للقضايا الاقتصادية التي تناولتها عقود القضاة والتي تخص المهاجرين إلى البلاد التونسية وحواضرها.

تعددت رسوم القضاة التي تتضمن تصفية أملاك المتوفين، وعادة ما يسبق رسم التصفية رسم إثبات الوفاة ثم رسم انجاز "الفريضة"، وفي الرسوم الثلاثة نتعرف على الورثة ومتروك المتوفى المتكون من المال المنقود والأملاك والأثاث والمجوهرات، كما تعرفنا تلك النصوص بورثة المتوفى حيث يكون هو نفسه أو أحد ورثته من المهاجرين والمستقرين بتونس، وهو ما كشف عنه عقد القاضي المالكي عنوانه "بيع" تضمن بيع متروك "المرحوم حسن بن مصطفى قرمزي" وكان

أحد ورثته "بنته الزهور زوجة امحمد بن محلي الساكنة ببلد تونس..."، وتضمن ما تركه المتوفي أثاث وأواني بيته وملابسه وبعض المجوهرات "صندوق فضة مطبوعة وسبعة خيوط جوهر"¹. تعددت مثل هذه النصوص وتوزعت على مختلف سجلات القضاة، مثل عقود القاضي المالكي الثلاثة: عقد الوفاة، الفريضة وبيع متروك المتوفي، هذا الأخير الذي يكشف على ظاهرة المصاهرة بين العائلات الجزائرية والتونسية، فكانت إحدى ورثة المتوفي "حنيفة زوجة علال بن محمد بن حسان التونسي"²؛ وفي هذه الحالة والحالة السابقة عادة ما تتبع الزوجة زوجها وتبقى في التواصل مع أهلها وأولهم الوالدين والأشقاء للحفاظ على رابط القرابة، وكل طرف يستقصي عن أحوال الطرف الآخر، إضافة إلى تحصيل حقوق الغائبين خاصة المهاجرين خارج الجزائر. ويتبع هذه العقود رسوم الوكالات المسلمة من المحكمة التونسية لأحد المهاجرين إلى الجزائر للوقوف على أملاك مهاجرين آخرين قد يكونون من نفس العائلة أو من خارجها، وهذا لغرض الوصول إلى حقوق الورثة، نجد هذه الحالة في عقد بسجل القاضي الحنفي "محمد بن مصطفى" موضوعه بيع متروك متوفي من بين ورثته أشقاء مقيمين بتونس قدموا وكالة "للسيد الحاج حميدة بن السيد ابراهيم بن الحاج محمد بن الباي ابراهيم"، وكانت هذه الوكالة قد حررت من عدالة محكمة تونس³.

ومن النصوص التي تعمل على حفظ حقوق الورثة ما تضمنه سجل المحكمة المالكية للقاضي عمر بن حمدان بن البحار من إحصاء أمانة الورثة وقيمتها "ثلاثمائة وواحد وثمانون فرنك وثمانية وخمسون سنتيما" ليقسم على الورثة ومنهم "وفي حق واجب ابنة عمته الولية الزهرة بنت السيد مصطفى قارة بغلي وفي حق واجب السيد محمود والشريفة ولدي الحاج علي بن علي التركي القاطنين بتونس" وكانت وكالة قبض حقوق الورثة هؤلاء قد سلمت لأحد الورثة من طرف "سيادة قونصول الدولة الفرانساوية بتونس..."⁴.

¹ - سجل محكمة مالكية رقم D156، حكم 435 في 1888/04/24، وكان رسم الوفاة قد سجل من قبل في تاريخ 1888/04/05 تحت رقم 358 بنفس المحكمة. الرسم جاء في ثلاث صفحات من سجل القاضي.

² - سجل محكمة مالكية رقم D195، الأحكام: 785-786-787.

³ - سجل محكمة حنفية، من 1868/02/12 إلى 1870/08/14، حكم 157 في 1868/11/12.

⁴ - سجل محكمة مالكية رقم D195 لسنوات 1892-1893، حكم إبراء رقم 789 في 1892/09/25.

2-2 المسائل الاجتماعية في سجلات القضاة: تأتي بعد القضايا الاقتصادية المسائل الاجتماعية من حيث الحجم في عقود القضاة، وأحيانا يتضمن العقد الواحد معطيات تتعلق بالعقار وأوضاع الأسرة واثبات النسب أو تحديد تاريخ الميلاد وغيره، وقد تأتي هذه القضايا الاجتماعية منفصلة لوحدها وان تلت أو سبقت رسوما أخرى لنفس العائلة أو الفرد تتضمن انتقال الملكية أو مسائل البيع والإيجار والحبوس وغيرها، تحت عناوين عدة مثل: "إثبات نسب"، "ثبوت ازدياد"، "ثبوت سن"، "فريضة"، "وفات" الخ؛ من ذلك ما يرد في عقود "التقديم" التي تتولى حفظ حقوق القصر والغائبين، ومن تلك الحقوق المحاسبة على حقوق كراء الدور والمحلات بمدينة الجزائر والتي تملكها عائلات مقيمة كلها أو بعض أفرادها بتونس، مثل ما تضمنه رسم "التقديم" للسيد "علي خوجة أمين الدلالين بن سي امحمد على الوليتين الزهرا بنت علي التركي وعائشة بنت خليل التركي الغائبتين الآن بتونس لينوب عنهما في قبض مناهما من عناء ودار"¹. وبعض هؤلاء القصر المقيمين بتونس يرجعون في نسبهم إلى عائلات البايات مثل "الولية رقية بنت الباي محمد الغاية عن تونس" والتي وكلت "الحاج حميدة بن السيد ابراهيم باي وهران كان"²، ليحصل لها حقوقها المالية من كراء أملاك ولدها.

ومن النصوص التي تكشف عن العلاقات الحضارية بين المجتمعين التونسي والجزائري، عقد للقاضي الحنفي السابق - محمد بن مصطفى- تضمن وفاة "السيد عبدالرحمان بن الشيخ ابي القاسم بن حميدة التونسي" وتم دفنه بمقبرة سيدي امحمد بالحامة -حي محمد بلوزداد بمدينة الجزائر حاليا- وهذا بشهادة مجموعة من علماء وأعيان مدينة الجزائر مثل حسن بن بريهمات وعلي بن أحمد بن الحاج موسى³؛ وحضور شخصيات ذات مكانة علمية واجتماعية في تشييع جنازته، وشهادتهم بالمحكمة يدل على مكانة هذه الشخصية التونسية ومصاهرتها لعائلات من أعيان مدينة الجزائر، وكانت هذه النصوص عادة ما تترتب عنها حقوق اقتصادية واجتماعية، مثل حقوق الميراث واثبات النسب.

¹ نفس السجل السابق، حكم 44 في 1866/04/23. وتضمن رسم آخر نفس الموضوع لحفظ حقوق طفل مقيم بتونس فس حكم 57 في 1866/05/27.

² - نفس السجل، حكم 125 في 1866/10/18.

³ - سجل محكمة حنفية للأحباس من 1868/06/17 إلى 1874/03/29، حكم 59 في 1873/06/24.

كثيرا ما كان قضاة مدينة تونس والجزائر يتبادلون الوكالات والعقود لحفظ حقوق الغائبين والمهاجرين، من ذلك ما قام به القاضي الحنفي في فيفري 1865 من إعادة تسجيل لرسم صادر من قاضي تونس ومفتيها المالكي تضمن وفاة "أبا الحسن علي بن المرحوم قدور بن عمر الجزائري (يعني ابن وساكن مدينة الجزائر) وورثته" مع ذكر ورثته. ثم ذكر النص باقي الورثة المقيمين بتونس من زوجة وأبناء وبنات وأشقاء¹، ويكشف النص على مكانة هذه العائلة من خلال مصاهرتها لأعيان وعلماء مدينة الجزائر.

تقدم بعض عقود القضاة إثباتا لميلاد وشجرة نسب بعض الشخصيات التي سافرت من الجزائر ولم يعد لها أقارب بالجزائر، فيشهد أعيان المدينة وعلماءؤها "بأنهم يعرفون الأشيب السيد أحمد الساكن بحاضرة تونس الوارد للجزائر وقت التاريخ مسافرا هو ابن المرحوم السيد محمد فتح المدني مولدا كما أنهم لم يزالوا يسمعون سماعا فاشيا مستفيضا على السنة الثقات من أهل العلم وغيرهم حصل لهم بذلك وقام عندهم مقام العيان أن الثاني هو ابن المرحوم السيد عمر الأندلسي نسبا كل ذلك في علمهم وعليه أدوا شهادتهم هنا مسئولة منهم لسائلها السيد أحمد المسطور وقيدت بتاريخ..."².

مما يتبين للباحثين في هذه النصوص حقيقة تاريخية كثيرا ما أنكرتها الكتابات الفرنسية خلال القرن 19، وهي أن أهالي مدينة الجزائر والمدن الأخرى الذين هم من أصول عثمانية أو موظفون بإحدى مؤسسات الدولة الجزائرية المدنية أو العسكرية، أو من يسمون بـ "التركي" قد توزعوا على مختلف البلاد العربية والإسلامية، ولم يذهبوا كلهم إلى اسطنبول وحواضر الدولة العثمانية كما تدعي الوثائق الفرنسية وكتابات الضباط العسكريين والمدنيين في بداية الاحتلال.

3-3 المنتوجات الحرفية التونسية بالبيت الجزائري: من مظاهر التواصل الثقافي والتجاري بين المجتمعين الجزائري والتونسي وحدة الذوق في تأثيث البيوت ولباس الرجال والنساء، وقد أكد هذه الظاهرة مجموعة من عقود القضاة التي تتضمن بيع متروك المتوفين والمفلسين، فتبين لنا مجموعة من الملابس والمجوهرات والأثاث العربي والإسلامي وحتى الأوروبي، وهو ما يؤكد على

¹ - سجل محكمة حنفية "فرض نفقة" من 1865/09/02 إلى 1865/09/17، ح 106 في 1868/11/14.

² - سجل محكمة مالكية د 156، "توصيل" رقم 436 في 1888/04/26.

حقيقة انفتاح المجتمع الجزائري خاصة في الحواضر على مختلف الحضارات الشرقية، وبعد كارثة الاحتلال استعملت بعض العائلات الجزائرية حتى بعض الأثاث الأوروبي¹. مما تضمنته نصوص بيع متروك المتوفية الشريفة بنت الباي مصطفى "حايك الفراش عمل قصصة بعشرين فرنك..."². ومن رسوم القضاة التي تعددت فيها ألبسة وأثاث الصناعات الحرفية التونسية ما تضمنته عقود بيع بضائع تاجر في مدينة الجزائر أفلست تجارته، وكان محله ثريا بمختلف البضائع أهمها: المواد الأولية لعدد من الحرف الصناعية، الأواني المنزلية، أثاث البيوت، ومما يدل على حجم وتنوع بضائعه أن عملية البيع استغرقت أسبوعا كاملا وسجل ما تم بيعه في اثنتي عشر رسم³؛ ومما اشتمل عليه المحل "طرف حايك تونس مجعب بيع من شارلي بستة عشر فرنك ونصف"⁴، ويكشف الرسم أن المشتري كان أوروبيا، إضافة إلى بعض الأواني الزجاجية والفخارية والنحاسية⁵، ومن الأثاث نجد طاولات من حطب الجوز وكراسي "من عمل تونس"، كما وردت الشاشية التونسية والحايك التونسي والزربية التونسية⁶.

خاتمة

بعد قراءة وتفحص مجموعة من وثائق سجلات المحاكم الشرعية حول فئة المنفيين والمهاجرين الجزائريين إلى تونس انتهينا إلى بعض النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

- تتميز قضايا هذه الفئة بكثرة تواجدها في سجلات المحكمة الحنفية أكثر، باعتبار أن غالبية المهاجرين في العقدين الأولين كانوا من سكان مدينة الجزائر، وجلهم خرجوا مطرودين ومنفيين لم تسعفهم الظروف لتسوية أوضاعهم الاقتصادية بل حتى لجمع أسرهم وأولادهم.

¹ - قلفاط، الحياة الاقتصادية لمجتمع مدينة الجزائر...، مرجع سابق، ص 297-298.

² - سجل محكمة مالكية، D174، حكم 746 في 1890/08/20.

³ - قلفاط، المرجع السابق، ص 290.

⁴ - سجل محكمة مالكية، رقم D312، ح 1035 في 1909/12/12.

⁵ - تضمنتها الرسوم: 1036 في 1909/12/13 و 1038 في 1909/12/14. والرسم رقم 1050 في 1909/12/17 من نفس السجل السابق.

⁶ - الرسمان: 1049 في 1909/12/16 و حكم 1051 في 1909/12/18. من نفس السجل السابق.

- تقل قضايا هؤلاء المهاجرين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهذا يشير إلى اندماجهم بالمجتمعات التي استقروا فيها.
 - رغم الأخبار التي أمدتنا بها تلك النصوص فهي قليلة، وذلك بسبب الطبيعة القانونية لعقود القضاة، لذا يجب تتبع سلسلة تلك النصوص بين دور الأرشيف في الجزائر وتونس للاطلاع على تطور الملكية العقارية والحالة الأسرية والاقتصادية للمهاجرين .
 - الوثائق والمصادر التاريخية تكمل بعضها البعض، لذلك وجب الاطلاع على كل ما يفيدنا حول هذه الفئة، ولا تستكمل المعرفة التاريخية حول هذه الموضوعات إلا بالعودة إلى مثل هذه الوثائق في البلاد العربية والإسلامية، وباقي الأرشيفات، حتى تتبين ظروف هجرتهم ومسارهم ووضعتهم ومدى اندماجهم في المجتمعات الجديدة.
 - يجب توجه الباحثين نحو مقارنة المادة العلمية التي تحتويها هذه الأرشيفات مع باقي الأرشيفات الأخرى والمصادر التاريخية.
 - التوصية باقتراح موضوعات بحث على طلبة الماستر والدكتوراه للاشتغال على مثل هذه الموضوعات في إطار التعاون العلمي بين الجامعات ومراكز البحث تحت إشراف المختصين من الباحثين والأرشيفيين.
- المصادر والمراجع**
- بلحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
 - بن يدر كريم، الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18 و19، ط1، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007.
 - حباسي شاوش عبد الهادي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962)، مجلة الدراسات التاريخية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، عدد 10، 1997.
 - مديني بشير، قراءة تاريخية للجالية الجزائرية بتونس، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، جامعة البليدة2، المجلد1 العدد1، شهر جوان 2014.
 - سجلات المحكمة الحنفية: مكتب الموثق بن عبيد بساحة الشهداء/ الجزائر العاصمة
 - سجل محكمة حنفية من 1865/09/02 إلى 1865/09/17، الحكم: 106.
 - سجل محكمة حنفية، من 1868/02/12 إلى 1870/08/14، الأحكام: 44-125-157 .

- سجل محكمة حنفية للأحباس من 1868/06/17 إلى 1874/03/29، الأحكام: 59.
- سجلات المحكمة المالكية: مركز الأرشيف الوطني ببئر خادم/ الجزائر العاصمة
- السجل رقم D156، الأحكام: 358 - 435 - 436.
- السجل رقم D174، الحكم: 746.
- السجل رقم D175، الأحكام: 77 - 78.
- السجل رقم D195، الحكم 785 - 786 - 787 - 789.
- السجل رقم D200، الحكم 581.
- سجل مراسلات رقم D209 وسجل الأحكام المختلفة رقم D276 وسجل الترايك والتجوير رقم D199.
- السجل رقم D312، الأحكام: 1035 - 1036 - 1038 - 1049 - 1050 - 1051.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية ج1 (1860-1900)، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2000.
- سعيدوني ناصر الدين، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.
- قلفاط عبدالباسط، الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن 19، مجلة حوليات مخبر التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة/الجزائر، ع 04، 2011.
- قلفاط عبدالباسط، الجزائريون في الحرب العالمية الأولى من خلال سجلات المحاكم الشرعية، ضمن أعمال الملتقى الوطني الثاني، جامعة خميس مليانة، 2018/11/18، دار التل للطباعة، البليدة (الجزائر)، 1018.
- قلفاط عبدالباسط، الحياة الاقتصادية لمجتمع مدينة الجزائر من خلال وثائق المحاكم الشرعية (1886-1930) دار العثمانية، ط1، الجزائر، 2023.
- قلفاط عبدالباسط، سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه القضاء الإسلامي في الجزائر ما بين 1830-1892، دار قرطبة، الجزائر، 2015.
- قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن 19 (1830-1914)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

- التميمي عبد الجليل، التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغربية، عدد 1، 1974.

- Bulletin Officiel des actes du Gouvernement (1855-1857), imprimerie du Gouvernement, Alger, 1858.

- Bulletin Officiel du Gouvernement Générale (1861-1926), 1927
